

الوطني، كما اعترفت هذه الغالبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي والوحيد الذي له، وحده، حق تمثيلة والتفاوض نيابة عنه. وعلى الرغم من الاجماع الدولي في القرارين ٢٤٢ و٢٢٨، والخطر الذي يمثله بقاء المشكلة من دون حل، فان الادارة السياسية الدولية قد جرى تعطيلها من قبل اسرائيل التي اظهرت، دوماً، انها تريد الارض والامن والسلام، وتتكر على الآخرين حقوقهم المشروعة، وتسعى الى نرض سياسة الامر الواقع، واقامة المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة وتهجير سكانها وتضييق الخناق عليهم (السفير، ١٩٨٥/٣/٢٧).

هذا وقد استمر موقف جمهورية مصر العربية، المؤيد والداعم للاتفاق الاردني - الفلسطيني مع مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الاسراع في تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك في مباحثات السلام. وفي هذا الصدد، اعلن كمال حسن علي، رئيس الوزراء المصري، في ختام زيارته لرومانيا، ان على م.ت.ف. ان تقرر مسألة التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك مع الاردن في المحادثات المقبلة الخاصة بالسلام في الشرق الاوسط. وأكد ان الاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير هو مرحلة جديدة في اتجاه السلام، وهذا هو العنصر الذي يجب ان ندفعه الى امام ونشجعه (النهال، ١٩٨٥/٣/٢٢).

اما حسني مبارك، فقد اكد من جهته، وفي حديث له مع جريدة «السياسة» الكويتية (١٩٨٥/٤/٤)، اشادته بالاتفاق الاردني - الفلسطيني، وقال: «ان الذين يقولون عنه انه اتفاق هش لماذا لا يقدمون لنا الاتفاق الصلب؟ اذا كان العالم العربي يريد ان يهاجم اتفاقاً يمكن ان يخدم عملية السلام ويفرغه من مضمونه، ويدفع إلى اليأس من طرحه، فما علينا، اذاً، إلا ان نقفل الصفحة الفلسطينية ونسكت حتى يقدم اصحاب نظرية الاتفاق بديلهم الصلب». واضاف: «ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني، على حد علمي، تسانده معظم الدول العربية لانه اتفاق قد يؤدي الى الحل العادل للقضية الفلسطينية، وهو نموذج للاعتدال الفلسطيني امام العالم الذي يصف العرب بانهم لا يريدون السلام» (السياسة، الكويت، ١٩٨٥/٤/٥).

### الموقف السوري المعارض

اما الجمهورية العربية السورية، فقد شددت من

لها واعلنت بنود الاتفاق الاردني - الفلسطيني على لسان طاهر حكمت، وزير الثقافة ووزير الاعلام بالوكالة، في ٢٣/٢/١٩٨٥، الا انها، وفي غضون الشهرين الماضيين، اوضحت مفهومها للاتفاق بشكل تفصيلي؛ وذلك على لسان الملك حسين حيث اوضح المفهوم الاردني للاتفاق على انه يقوم على اساس القرار الدولي رقم ٢٤٢، وذلك عبر مقابلة اجرتها معه صحيفة «نيوزويك تايمز»، قال فيها: «ان اتفاق عمان يقضي بان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تخليا، فعلياً، عن القوة وقررا انتهاز خط البحث عن تسوية، مما سيؤدي بالتالي الى مفاوضات». وقد اضاف الملك حسين: «ان الاتفاق يوضح، ايضاً، ان م.ت.ف. ترغب في قبول دولة مرتبطة كونفدرالياً مع الاردن، وذلك يعني ان المنظمة قبلت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢» (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٣/١٨).

كما اوضح طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في مؤتمر صحافي في واشنطن، ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني يقوم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، ويحتوي افكاراً كثيرة مستمدة من مبادرة ريغان ومن مقررات فاس (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٣/١٩).

وعلى اثر لقاء طاهر المصري مع نظيره الاميركي جورج شولتس في واشنطن، صرح المصري لشبكة آي.بي.سي. الاميركية بان م.ت.ف. وافقت ضمناً على القرار ٢٤٢ لمجلس الامن، وحث الولايات المتحدة على اجراء حوار معها (النهال، بيروت، ١٩٨٥/٣/٢٢).

وفي تصريح لصحيفة الـ «باس» الاسبانية، اوضح الملك حسين ان كل لحظة لها اهميتها في تجنب صراع جديد بسبب تدهور الوضع في الشرق الاوسط منذ عامين، وتابع: «هذه اخر فرصة لتحقيق حلم السلام، ولا يوجد وقت امامنا تقريباً... شهر قليلة لاغير» (السفير، ١٩٨٥/٣/٢٢).

كما اعلن الملك حسين ان ياسر عرفات قد وافق على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، موافقة واضحة لا غبار عليها، وذلك في حديث له لشبكة التلفزيون الاسباني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/٢٧).

وفي غضون الزيارة الرسمية لاسبانيا، قال الملك حسين، في خطابه الذي القاها امام مجلس الشيوخ الاسباني، انه بالنظر لكون قضية فلسطين هي في جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي واسباب استمراره، فقد اقرت غالبية دول العالم وشعوبه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بكل حرية على ترابه